ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 330-340
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

الإسلام والقضية مرابحة في المصرف الإسلامي: الدراسة المقارنة فتوى بين دار الإفتاء مصر والهيئة الشرعية الوطنية اندونيسيا

Dimas Muhammad Hanief Arkaan[1], Dr. Isman[2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
[1] *O200250009@student.ums.ac.id*, [2] *Ism190@ums.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

المعاملة الحديثة
المرابحة
الهيئة الشرعية الوطنية
الدار الإفتاء
الإستنباط الحكم

ABSTRACT

يستند هذا البحث إلى أهمية دراسة فتوى مورأباحة في إندونيسيا ومصر، والتي تتشابه قانونيا لكنها تختلف في طريقة الاستنبآت. الغرض من هذه الدراسة هو تحليل ومقارنة منهجية تحديد قانون العداد مورأباحة بواسطة DSN-MUI ودار الفت المريضة. طريقة البحث المستخدمة نوعية وصفية مع نهج دراسة الأدبيات. البيانات المجمعة تأتي على شكل وثائق فتوى رسمية، وكتب فقه كلاسيكية ومعاصرة، وقوانين وأنظمة. تقنية تحليل البيانات المستخدمة هي التحليل المقارن (مقارنة الفطأواة). تظهر نتائج الدراسة أن دار الفتآ يستخدم نهج المقاسيدية والمصلاحة المرسلة، بينما يستخدم DSN-MUI نهج الاجتيح الجماعي والطبقي. تثري تداعيات هذه الدراسة النظرية القانونية لاقتصاد الشريعة من خلال دمج المنهجيات المعيارية والسياقية في تحديد الفتاوى.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Dimas Muhammad Hanief Arkaan.
Fakultas Agama Islam, Universitas Muhammadiyah Surakarta
Jl. Ahmad Yani, Tromol Pos 1, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah
Email: *O200250009@student.ums.ac.id*

مقدمة

الإسلام كدين شامل لا ينظم فقط جوانب العبادة، بل يوفر أيضا إرشادات في مجال المعاملة استنادا إلى قواعد الفقه، العبادة هي *تعبدي* فلا يمكن القيام بذلك إلا إذا كان هناك دليل يأمر به، بينما في المعاملة هناك أساس (*الأصل في* المعاملة *الإباحة*) طالما لا يوجد دليل يمنع ذلك. فتح هذا المبدأ مجالا للابتكار في الممارسات الاقتصادية الإسلامية، بما في ذلك نشأة المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك. طبقًا لـ (الأنغريني، 2021)، البنوك الإسلامية هي أنظمة تقوم بوظائف الوساطة من خلال آليات الاستثمار، والشراء والبيع، وجمع الأموال بناء على مبدأ تقاسم الأرباح. على الصعيد العالمي، يعترف بالنظام كبديل مالي عادل ومستدام، حيث يصل نمو الأصول إلى 17.05٪ سنويا (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2015) يظهر ثقة متزايدة في الاقتصاد الإسلامي كنظام مرن وشامل.

في السياق الوطني والدولي، يظهر تطور البنوك الإسلامية ديناميكيات كبيرة. في مصر، يسجل النظام المالي الإسلامي نسبة كفاية رأس المال (*السيارة*) بنسبة 18.7٪ والربحية (ROE) يصل إلى 40.58٪(سليمان، 2025). وفي الوقت نفسه، في إندونيسيا، يظهر تقرير هيئة الخدمات المالية (2024) نموا إيجابيا مع *التمويل غير المنفذ* (NPF)(هيئة الخدمات المالية، 2025)، على الرغم من وجود عقبات مفاهيمية ومنهجية في تنفيذ عقود التمويل. أكثر العقود سيطرة هي *المرابحة*، أي عقد بيع وشراء مع شفافية تكلفة السلع وهامش الربح(محمدية وذوالحمدي، 2020). في واقع الممارسة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا، يُمثِّل عقد المرابحة الأداة التمويلية الأكثر شيوعًا وهيمنةً، نظرًا لكونه أبسطَ في التطبيق، وأكثر وضوحًا، مع تمتُّعه بدرجةٍ أعلى من اليقين في تحقيق العوائد الربحية.(نورحياتي وآخرون، 2022) أصبح هذا المنتج أكبر أداة تمويل في بنك فيصل الإسلامي المصري 2024 بقيمة تجاوزت 15.3 مليار جنيه مصري(بنك فيصل الإسلامي في المصر، 2025)، بينما في إندونيسيا كان الجزء *مرابحة* وبلغت 41.44٪ من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي(هيئة الخدمات المالية، 2025).

رغم أنهما يحققان *مرابحة* باعتباره العقد السائد، هناك اختلافات جوهرية في المنهجية *استنباط الحكم*- بين البلدين. يستخدم هيئة الشرعية الوطنية – مجلس علماء إندونيسيا (DSN-MUI) نهجا *اجتماع الاجتماع* (جماعة) و *طبيقي* (تطبيقي) من خلال الجمع بين مبادئ الفقه، واحتياجات الاقتصاد الحديث، والنظام القانوني الوطني(*اللوائح التنظيمية لمجلس العلماء الإندونيسيين*, 2015). بدلا من ذلك، *دار الافتاء المصرية* مع التأكيد على *المقاصدي* و *مصلحة مرسلة* وهو قائم على المذاهب الأربعة

الكلاسيكية للفقه ويركز على الواقع الاجتماعي (*تصور الواقع*)(دار الإفتاء، 2011). تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة منهجية إصدار الفتوى *مرابحة* من خلال المؤسستين لإثراء نظرية الشريعة الاقتصادية من خلال دمج النهج المعياري والسياقي، لإنتاج فتاوى تتكيف مع التطورات الاقتصادية الحديثة دون فقدان شرعية الشريعة.

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة فتوى المرابحة في البنوك الإسلامية ليست دراسة جديدة تماما، إذ تم بحثها ونشرها بشكل موسع من قبل علماء القانون الاقتصادي الإسلامي بأساليب معيارية ومؤسسية متنوعة. كتب بعنوان *عقود ومنتجات بنك الشريعة*، يناقش المرابحة كعقد سائد في التطبيق المصرفية الإسلامية الحديثة الذي ولد من تكييف الفقه الكلاسيكي مع احتياجات النظام المالي المعاصر. تؤكد هذه الدراسة أن المرابحة قد حصل على مشروعية الشريعة من خلال مبادئ شفافية الأسعار والشراء والبيع، بالإضافة إلى القدرة على تلبية احتياجات التمويل للمجتمع الحديث (أسكاريا، 2013). التشابه بين دراسة أسكاريا وهذه الكتابة يكمن في الاعتراف بصحة المرأباحة كعقد معاصر صالح وقابل للتطبيق في معاملة. أما بالنسبة للفرق، فالعمل يركز أكثر على جوانب المنتجات والآليات التشغيلية للمصرف، بينما يركز هذا البحث على منهجية الفتوى التي تكمن وراء شرعية المرابعةها نفسها. ، حيث أكّدت أن تنفيذ العقد ينبغي أن يراعي التوازن بين جوانب الالتزام الشرعي واحتياجات الصناعة(ناسوتيون وآخرون، 2024).

دراسة أخرى بعنوان *أهمية فتوى DSN MUI حول تطوير الاقتصاد الشرعي في إندونيسيا*، التي تفحص الدور الاستراتيجي لفتوى DSN-MUI كمرجع موثوق في النظام القانوني الاقتصادي الوطني الشرعي. توضح هذه الدراسة أن DSN-MUI يستخدم نهج الجماعة مع نمط معياري تطبيقي، وهو دمج مبادئ الشريعة، ومبادئ الفقه، واحتياجات اللوائح المصرفية الوطنية. تظهر نتائج الدراسة أن فتوى DSN-MUI لا تعمل فقط كدليل ديني، بل كأداة تنظيمية تضمن اليقين القانوني في صناعة التمويل الإسلامي(أباد، 2019). التشابه بين دراسة عبد وهذه الورقة يكمن في التركيز على فتوى DSN-MUI كأساس لشرعية ممارسة المرابعة. ومع ذلك، الفرق هو أن الدراسة لم تقارن منهجية DSN-MUI وغيرها من المؤسسات الفتوائية خارج إندونيسيا، لذا لم تكشف عن الاختلافات المنهجية للفتاوى في السياق العالمي.

وفي الوقت نفسه، يحمل عنوان الكتاب *المناهج القائمة على المقدم في مؤسسات الفتوى المعاصرة* يفحص منهجية مؤسسات الفتوى المعاصرة، بما في ذلك دار الافتاء المصريه، التي تركز على نهج المحافظة والمصالح المرسلة في الاستجابة للمشاكل الاقتصادية الحديثة. تظهر هذه الدراسة أن دار الافتاء المصريه

تضع جوهر العقاد، الواقع الاجتماعي ومقاصد الشريعة كاعتبار رئيسيا في تحديد الفتاوى، بحيث لا تتوقف الفتاوى عند الشرعية الرسمية، بل تأخذ أيضا العدالة والفوائد(شلبي، 2018). التشابه بين بحث شلبي وهذه الورقة يكمن في الاعتراف بأن المرابحة يجب أن تنفذ وفقا لأهداف الشريعة وقيمة العدالة. أما بالنسبة للفرق، فالبحث مفاهيمي وعام، بينما تفحص هذه الورقة بشكل خاص تطبيق منهج المقاصدي لدار الافتاء المصريه في فتوى المراباحة ومقارنتها مباشرة مع نهج DSN-MUI.

قد أُجريت العديد من الدراسات حول الحوكمة والامتثال الشرعي في الصيرفة الإسلامية. ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي رسمت خارطة لتوجهات البحث في حوكمة المصارف الإسلامية على مستوى عالمي من خلال المنهج البيبليومتري، حيث خلصت إلى أن "الحوكمة الشرعية" تعد من الموضوعات المركزية في أدبيات الاقتصاد الإسلامي المعاصر . (عالم وآخرون، 2025)

ومع ذلك، فإن تلك الدراسة قدمت فحسب صورة كلية وشاملة لتوجهات النشر، ولم تتطرق إلى التحليل الموضوعي المتعلق باختلاف منهجيات الفتوى بين الهيئات الشرعية العالمية. ومن هنا يأتي دور هذا البحث ليسد هذه الفجوة من خلال إجراء تحليل مقارن معمق لهجية فتوى المرابحة بين دار الإفتاء المصرية والهيئة الشرعية الوطنية بإندونيسيا. فإذا كانت تلك الدراسة قد أظهرت "خارطة البحث"، فإن هذا البحث يركز على "المضمون والمنهج الفقهي"

استنادا إلى دراسات سابقة، يمكن الاستنتاج أن الأبحاث حول المرابحة والفتوى للمؤسسات المالية الإسلامية أجريت كثيرا، سواء من الناحية التشغيلية أو التنظيمية أو الشرعية. ومع ذلك، لا تزال الدراسات التي تقارن تحديدا بين منهجية DSN-MUI وفتوى دار الافتاء المصرية في تأسيس قانون المرابحة محدودة جدا. في الواقع، تمثل المؤسستان نموذجين مختلفين لمنهجية الفتوى، وهما النهج المعياري التطبيقي الذي يركز على التنظيم في DSN-MUI والمنهج والمنهج السياقي القائم على المقاصد في دار الافتاء المصري تكمن جدة هذا البحث في محاولة وضع الفتوى كأداة منهجية لا تحدد فقط صحة العقد في الفقه، بل تشكل أيضا اتجاه تطوير الشريعة الاقتصادية من خلال دمج اليقين القانوني والمنفعة، مما يقدم مساهمة نظرية جديدة في خطاب فتوى المعاملة المعاصرة.

منهجية البحث

تصنّف هذه المقالة كبحث مكتبي ذو نهج نوعي، يهدف إلى تحليل ومقارنة منهجية تحديد فتوى المرابحة من قبل DSN-MUI ودار الإفتاء المصرية. تم اختيار النهج النوعي لأن هذا البحث يركز

على فهم عميق لنص الفتوى، وبناء الحجج القانونية، والإطار المنهجي المستخدم في كل مؤسسة فتوى. المنهج المستخدم هو منهج وصفي-تحليلي مع نهج مقارن (مقارنة الفتاوى)، ويشمل مقارنة المبادئ وطرق الاستنباط والأحكام المطبقة في فتوى المرابحة. من خلال هذا النهج، لا يقتصر البحث على وصف محتوى الفتاوى، بل يفحص أيضًا المنطق المنهجي وراء الفروق بين النهج المعياري التطبيقي والمنهج السياقي القائم على المقاصد الذي تتبعه المؤسستان.

تتكون مصادر البيانات في هذه الدراسة من مصادر أولية وثانوية. تشمل المصادر الأولية الوثائق الرسمية للفتوى لجمعية DSN-MUI حول المرابحة، وفتاوى دار الإفتاء المصرية المتعلقة بتمويل المرابحة، بالإضافة إلى الوثائق المنهجية للمؤسسات التي توضّح الإطار القانوني لكل مؤسسة. تشمل المصادر الثانوية كتب الفقه الكلاسيكية والمعاصرة، وأدبيات الفقه الجماعي، والأبحاث العلمية في الشريعة الاقتصادية، والمجلات الأكاديمية، واللوائح المصرفية الإسلامية ذات الصلة. يهدف استخدام المصادر الأولية والثانوية إلى الحصول على صورة شاملة عن الأساس المعياري والجدلي والسياقي في تحديد فتوى المرابحة، وكذلك لتعزيز التحليل المقارن للمنهج المتبع.

يتم التحقق من صحة البيانات من خلال تقنية تثليث المصادر، أي بمقارنة محتوى الفتاوى، وأدبيات الفقه، والآراء الأكاديمية لضمان اتساق وصحة الحجج القانونية. يتم اختبار صحة البيانات من خلال الانتباه إلى سلطة المصدر، وتماسك الأدلة، والأهمية المنهجية بين نص الفتوى وسياق تطبيقها. تم إجراء تحليل البيانات من خلال مراحل تقليل البيانات، والتصنيف المنهجي، والتحليل المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف والآثار في منهجية DSN-MUI وفتوى دار الإفتاء المصرية. يتم تنفيذ آلية إعداد المخطوطات العلمية من خلال جرد المصادر، وتجميع أطر التحليل الموضوعي، وتطوير نتائج البحث بشكل منهجي، وصياغة استنتاجات تؤكد المساهمة النظرية للبحث في تطوير القانون الاقتصادي الإسلامي المعاصر، خاصة في دراسة منهجية فتوى المعاملة.

النتائج البحث

مفهوم وأساس اتفاقية المرابحة في فقه المعاملة

تمت مراجعة مرابحة من منظور اللغة المشتقة من الكلمة *ربح* أي زيادة حسب مصطلح المرابحة هي عقد بيع وشراء يتم بذكر تكلفة البضائع وهامش الربح المتفق عليه بين البائع والمشتري، حيث يمكن دفع المدفوعات نقدا أو بطريقة صارمة (مؤجلة) خلال فترة زمنية معينة(دار الفتā' الميالشرية, 2019b). بينما تأتي الفتوى من الكلمة اللغوية *"فتوى"* تعني شاب قوي، ووفقا لإبراهيم أنيس في

مجمع الوسيط، يعرف الفتوى بأنها إجابة على شيء مستحيل في شؤون الشريعة والشريعة الإسلامية(أنيس، 1973).

يشمل مفهوم المرابحه في عالم البنوك عدة عناصر. أولا، شراء البضائع من قبل البنك من المورد، والثاني هو معاملة الشراء والبيع من قبل البنك من خلال إبلاغ تكلفة البضائع بالإضافة إلى الهامش المتفق عليه بين البنك والعميل. ثالثا، إذا تم تنفيذ المرابحة في طريق *أمير للشراء*، فعلى البنك أن يجد البضائع التي طلبها العميل وهناك وعد من العميل بشرائها.

يتفق العنصر الأول من العلماء على إمكانية معاملات الشراء والبيع التي تقوم بها البنوك مع الموردين. العنصر الثاني هو أن هناك رأيين للعلماء. *أولا* رأي عدد من العلماء وآراء علماء معاصرين مثل الشيخ يوسف قرداوي والشيخ بنباز حول قدرة البنوك على توفير هوامش في معاملات الموارابه. *ثانيا* رأي الطبقة الشيعية أنه لا يجوز توفير هامش في معاملات المرابحة. استدلالوا في حديث النبي:*من نفذ عقدين في عقد واحد، فله الربا*". السبب الثاني هو نفسه الربا، بسبب إضافة مبلغ معين من المال، بسبب تأخر الدفع. الرأي الأول هو أن *راجيه* لأنه بناء على الأدلة حول الشراء والبيع، فإن حديث النبي صلى الله عليه وسلم "إذا كان هناك نوعان، فاشتر وبع كما تشاء"، وبشكل أساسي البائع هور عند تقديم الأسعار، يكون حرا في البيع بالسعر الذي حدده طالما لم يتجاوز الحد المطلوب. العنصر الثالث في الرأي *راجيه* رأي المالكية أن المشتري يجب أن يشتري البضائع التي طلبها من البنك، إذا وجد البنك البضائع(بشير، 2007).

استنادا إلى رأي العلماء، يوفر المعيار شرعية لاهوتية لعقد المرابحه، لكنه في التنفيذ يتطلب تفسيرا متكيفا للقانون. في هذا السياق، تقدم DSN – MUI ودار الافتاء مصر نهجين مختلفين في إصدار فتوى المرابحة. الأول هو المعياري – التطبيقي(MUI، 2003). بينما يترجم آخرون المرابحة في سياق *المقاصدي – الواقع*(المى**الشرية**, 2024)

مقارنة منهجية الفتوى في عقد المرابحة: المقاربة المعيارية–التطبيقية لهيئة الشرعية الوطنية المقاربة المقاصدية–السياقية لدار الإفتاء المصرية

في إندونيسيا، تتكون الفتوى بشكل منهجي بلغة يسهل فهمها من قبل المجتمع الأوسع. العزيمة جماعية مع نهج *القطعي*, *قولي*، و *منهجي* موجه نحو المنفعة. الفتوى جدلية، سياقية، وتطبيقية(*اللوائح التنظيمية لمجلس العلماء الإندونيسيين*, 2015). مأخوذ من القرآن، والحديث، والإجماع، والقياس،

وأدلة معتبرة أخرى. في سياق المرابحة، تتكون الفتاوى وفقا للنظام المصرفي الوطني، وتصدر لتلبية الحاجة إلى اليقين القانوني في تمويل الشريعة(إندونيسيا، 2000).

عند تأسيس فتوى المرابحه، تستخدم DSN – MUI *منهج لإستنباط الحكم من* تطبيقي معياري. المعيار يلتزم بقواعد الشريعة، بينما يفسر التطبيق على أنه أساس تنفيذ عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية(أجيسميا وديان، 2019). هذا النهج يوحد الشريعة القائمة التي يجب تطبيقها في الأنشطة التشغيلية للبنوك الإسلامية(إندونيسيا، 2008). تلعب الشريعة دورا في *تقيد العقد* (قيود العقد)، حتى لا تخرج المرابحة من الدائرة القانوني.

النهج *القولي* مأخوذ من عموم آيات سورة القرآن أنسا 29 والبقرة 275، التي تؤكد على حلال الشراء والبيع على أساس الاتفاق المتبادل وحرم الربا. الشيخ علي الصبوني يفسر الكلمة *"الا* "كانتقال من حظر أخذ الممتلكات غير المشروعة إلى الشراء والبيع الحلال على أساس الرضا من العاقدين (آش–شوبوني، 1961). أكد ابن كثير على صحة الشراء والبيع طالما أنه خال من الغرار والربا والميسير(سوريتنو، 2018). أكد كلاهما أن المرابه صحيحة مع تحقيق عناصر العدالة والإرادة وفقا لقواعد الغنمو بالغورمي (الربح المصاحب للمخاطرة)(آش–شوبوني، 1961).

المصدر الثاني لحديث النبي الذي يؤكد شرعية عقد المرابحة من خلال مبدأ الرغبة والاتفاق على الشروط(**إلى-بوستي، 1997**). النبي *صلى الله عليه والسلام* قال: "في الواقع، يجب أن يتم الشراء والبيع بموافقة." رواية ابن ماجاه في *سونان*(رقم 2185)، البيهقي في *سنان الكبرا* (343/5)، واعتبرها ابن صحيحة ابن حبان في *صحيحي*(رقم 4938) مع سرد هو تسيقاه. و"المسلمون على شروطهم إلا تلك التي تحرم الحلال أو تشرع ما هو حرام" (هر. ترمذي). هذان الحديثان الصحيحان يعززان مبادئ القرآن وتؤكدان أن عقد المرابه صحيح إذا تم بإرضاء ووفقا لأحكام الشريعة*(القزو الهندية IMآجاه, 2000)*.

يتم تفسير نهج المنهاج في فقه قاضي القول *"الأصل في المعملة الإباحة"*. أكد الشيخ محمد عبد حسن الغفار أن جميع العقود مثل الشراء والبيع والرهن والإجارة هي قانون المباح، ما لم يكن هناك دليل يمنع ذلك. تعيين النبي ﷺ على عكس بعض الشراء المحظور، يؤكد أن القدرات هي المبادئ الأساسية للمعاملة(بشير، 2007). ثم يطبق هذا النهج المنهجي من قبل DSN-MUI في صياغة فتوى المرابحة، من خلال اعتبار كل شكل جديد من المعاملات بما طالما أنه لا يحتوي على الربا أو الغرار أو عناصر الطغيان. توفر هذه القاعدة أساسا منهجيا لتكييف المرابحة مع احتياجات البنوك الحديثة دون الخروج عن حدود الفقه الكلاسيكي. من خلال هذا النهج، يسمح DSN-MUI بإعادة بناء عقود

مثل المرابحة بالوكالة، وتطبيق المدفوعات السلفية، بالإضافة إلى آليات الملكية البناءة غير المعروفة في التورات. مرونة المنهاجي تجعل الفتوى أكثر تكيفا مع واقع النظام المالي المعاصر. وفي الوقت نفسه الحفاظ على الماكا.سيد الشريعة، وخاصة حماية الممتلكات (*الصفة المال*) والمصلحة العامة(أباد، 2019).

أصبحت مرونة المنهجي الأساس عندما تم تفعيل المرابحة في النظام المصرفي الحديث من خلال الفتوى رقم DSN-MUI/IV/2000/04(إندونيسيا، 2000). تترجم هذه الفتوى تقنيا إلى إجراءات البيان التشغيلي للبنوك الإسلامية من خلال *مرابحة بالوكالة*، أي منح التوكيل للعميل لإجراء الشراء بينما تبقى الملكية البنائية مع البنك، كما هو منصوص عليه في النص الذي ينص على أن عقد المرابحة لا يجوز إبرام إلا بعد أن تكون البضائع "من حيث المبدأ ملكا للبنك". مبدأ شفافية تكلفة السلع والهوامش مطلوب لتجنب الغرار، بينما يستخدم *"أوربون* مشرز ضمن حدود متطلبات الفقه الكلاسيكي(ألكاساني، بدون تاريخ..). يسمح للبنوك أيضا بطلب ضمانات (*راهن*) وتنظيم غرامات التأخير، لكن النتيجة لا يجب أن تكون داخل البنك كشكل من أشكال منع الربا(آمين، 2021). تتبع أحكام تأخير الدفع للعملاء المفلسين روح QS البقارة: 280، بحيث تعمل الفتوى ليس فقط كمعيار فقه، بل كأداة تنظيمية تنظم عملية التمويل بأكملها من الناحية التشغيلية.

تنظيميا، تتوافق هذه الفتوى مع القانون رقم 21 لعام 2008 المتعلق بالمصرفية الإسلامية الذي يجعل فتوى DSN-MUI مرجعا موثوقا في صحة المنتجات المالية الإسلامية. يتم تعزيز هذا الاتساق من خلال لوائح OJK المختلفة التي تنظم تنفيذ التمويل القائم على الشراء والبيع، بحيث تكتسب الفتاوى قوة فقهية وتصبح أساسا لإعداد منتجات المرابحة في جميع البنوك الإسلامية الإندونيسية(هيئة الخدمات المالية، 2015). التناسق بين الفتاوى والقوانين واللوائح الفنية يجعل المرابه ذات شرعية مزدوجة: الشريعة والقانونية الرسمية. وفي سياق التحديات التشغيلية المعاصرة في إندونيسيا، لا يواجه تطبيق عقد المرابحة تحديات فقهية وقانونية فحسب، بل يواجه أيضاً تحديات التحول الرقمي والتغيرات التنظيمية. حيث أكد (إيسمان وآخرون، 2024) أن صدور قانون تطوير وتقوية القطاع المالي (قانون P2SK) يفرض على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية (BMT) الإسراع في دمج التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الإلكترونية. ويعد هذا التحول أمراً حاسماً لضمان كفاءة عقد المرابحة ضمن منظومة "الحلقة المفتوحة" (حلقة مفتوحة) المستهدفة في عام 2025، مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز الشفافية في تحديد هامش الربح وضمان اليقين بشأن ملكية الأصول

ومع ذلك، فإن تطبيقها يشكل مساحة للنقد. من جهة، توفر الفتاوى اليقين القانوني وتضمن مبدأ انفتاح الأسعار والتوافق مع أنظمة التمويل الحديثة. من ناحية أخرى، فإن هيمنة المرابحة لديها القدرة على إنتاج *التمويل الزائد* مما أثار الشكوك حول المادة *الامتثال للشريعة(أسكاريا، 2013)*. المخطط *الوكالة* كما أنه معرض للمخاطر الأخلاقية لأن البنوك غالبا لا تتحمل مخاطر الملكية بالكامل، رغم أن المبدأ *الغنم بالغرم* مخاطر الطلب كأساس لشرعية الربح(ابن قدامه، أحمد، 1985). تظهر هذه الانتقادات أنه رغم نجاح الفتوى في تلبية احتياجات الصناعة، إلا أن هناك حاجة إلى تحديثات منهجية حتى لا تحاصر المرابحة لتصبح تكرارا لعقود الائتمان التقليدية في شكل الشريعة.

وفي هذا السياق، توفر فتوى دار الافتاء المصرية على عقد المرابحة منظورا يركز أكثر على جوهر الصفقة وتوافقها مع أهداف الشريعة. يرى دار الافتاء أن المرابة جزء من *وعد التجارة* والتي لها دور استراتيجي في النظام المالي الحديث(دار الفتā' المي**الشرية**، 2019أ). لذلك، تؤكد هذه المؤسسة أن ممارسة المرابحة يجب أن تنفذ على مبادئ شفافية الأسعار، ووضوح المزايا، وحماية مصالح الأطراف، مع تبني نهج *المقاسيدي–السياقي* الذي يجمع بين قواعد الفقه ولأغراض الشريعة المعاصرة(شلبي، 2018).

من حيث المبدأ، يؤكد دار الافتاء أن المرابحة صحيحة فقط إذا حصلت المؤسسة المالية أولا على ملكية السلع (*تحيق الملك*) قبل بيعه للعملاء. يمكن أن تكون الملكية مباشرة وبناءة طالما أن المؤسسة المالية لا تزال تتحمل مخاطر السلع (*ضمان*) في مرحلة ما قبل العقد(دار الفتā' المي**الشرية**, 2020). يهدف هذا التأكيد إلى الحفاظ على طابع المرابحة كعقد شراء وبيع حقيقي وعدم التحول إلى قرض متخفي قائم على الفائدة(كمالي، 2000).

كما يقبل دار الافتاء استخدام آلية *الوكالة* في عملية الشراء، لكنه يصر على أن الوفد لا يرفع مسؤولية المخاطر عن البنك حتى يتم الاتفاق على عقد الموارابه. وهكذا، يحافظ على جوهر العقد (*حقيق القدم*) وفقا لمبادئ الشريعة.

في جانب أخلاقيات التداول، تتطلب هذه المؤسسة أن تتم التسعير وهوامش الربح بوضوح ودون عناصر احتيالية. تصنف الأسعار غير الواضحة أو التكاليف الإضافية إلى *غرار* مما قد يضر بصحة العقد(أجيسميا وديان، 2019). لذلك، فإن شفافية الأسعار شرط أساسي في جميع الفتاوى المتعلقة بالمرابحة.

تظهر دار الافتاء أيضا مرونة تجاه تطورات التكنولوجيا المالية الحديثة مثل استخدام الفواتير الرقمية، والوثائق الإلكترونية، وأنظمة الشراء المؤتمتة، طالما أنها لا تسبب غرار أو تلاعب في الأسعار. تعكس هذه المرونة منهجية إجتهاد تتكيف مع الديناميكيات الاقتصادية المعاصرة. فيما يتعلق بانضباط الدفع، يسمح دار الافتاء بفرض عقوبات على العملاء الذين يؤخرون المدفوعات عمدا، لكن يجب تخصيص عائدات الغرامة للصناديق الاجتماعية كنوع من *تعذير مالي* ولا ينبغي أن يكون ربحا بنكيا (دار الافتاء، 2017). وفي الوقت نفسه، للعملاء الذين يواجهون صعوبات حقيقية، يطلب من المؤسسات المالية توفير بدل زمني وفقا لمبادئ QS البقارة 2:280، تماشيا مع الأخلاقيات الاجتماعية في الشريعة(شلبي، 2018).

بشكل عام، تظهر فتاوى دار الافتاء المصرية على المرابحة نهجا يوازن بين انضباط الشريعة والمطالب الأخلاقية والاحتياجات التشغيلية للمؤسسات المالية الحديثة. تعتبر مرابحة صالحة طالما تفي بمبادئ الملكية القانونية، وشفافية الأسعار، والعدالة التعاقدية، وحماية المستهلك. يعكس هذا النهج التزام دار الافتاء بضمان أن ممارسة التمويل الشرعي ليست قانونية رسميا فحسب، بل تتماشى أيضا مع قيم *مقاصد الشريعة*، مما يجلب فوائد حقيقية للحياة الاقتصادية للمجتمع.

وهكذا، تظهر المقارنة بين بناء فتوى DSN-MUI ودار الافتاء المصرية أن المرابحة لا يمكن فهمها ببساطة كعقد بيع وشراء مع هامش، بل كأداة قانونية تستمر في التطور وفقا لاحتياجات النظام المالي الحديث. يدعم DSN-MUI إطارا معياريا-تطبيقيا يوفر اليقين التنظيمي للبنوك الوطنية، بينما يؤكد دار الافتاء على الحفاظ على جوهر العقد وتوافقه مع مقاصد الشريعة. يؤكد لقاء هذين النهجين أن استدامة ممارسات المرابه تتطلب التكامل بين الامتثال النصي للشريعة والتوجه السياقي نحو المصالحة. في هذه المرحلة تكتسب المرابحة شرعيتها الكاملة—ليس فقط كعقد قانوني صالح في الفقه، بل أيضا كآلية اقتصادية عادلة وشفافة ومستجيبة لديناميكيات المجتمع الحديث.

الخلاصة

استنادا إلى نتائج التحليل، خلصت هذه الدراسة إلى أن ممارسة المرابحة في البنوك الإسلامية الحديثة هي نتيجة جدلية مستمرة بين معايير الفقه الكلاسيكية ومتطلبات النظام المالي المعاصر. يبني DSN-MUI فتوى المرابحة من خلال نهج معياري تطبيقي يركز على اليقين القانوني والتوافق التشغيلي مع صناعة البنوك الوطنية، بحيث لا تكون المرابحة صالحة لاهوتيا فحسب، بل وظيفية تنظيميا. وعلى النقيض من ذلك، تضع دار الافتاء المصرية المرابحة ضمن إطار مقاصد الشريعة من خلال التأكيد على

جوهر العقد، والملكية الحقيقية، وشفافية الأسعار، ومنع الممارسات القريبة من الربا. تظهر هذه الاختلافات المنهجية أن الفتاوى لا تتوقف كنص معياري، بل تعمل كأداة أخلاقية تنظيمية تشكل اتجاه الممارسات المالية الإسلامية، مع الحفاظ على توازن بين الامتثال للشريعة والواقع الاقتصادي الحديث.

هذه الأبحاث لها قيود لأنها أدبيات تركز على تحليل وثائق الفتوى والأدبيات المعيارية، لذا لم تلتقط بالكامل ديناميكيات تطبيق المرابحة على مستوى الممارسة الصغيرة في المؤسسات المالية الإسلامية. هذه القيود لا تشير إلى نقاط ضعف منهجية، بل تمثل مجالا لتطوير المزيد من البحث من خلال دراسات تجريبية أو مناهج اجتماعية قانونية لاختبار الاتساق بين الفتاوى والممارسات التشغيلية. لذلك، يوصى بمزيد من البحث لدراسة فعالية الإشراف الشريعي وإدارة مخاطر الملكية، بالإضافة إلى تأثير النهج المقاصدي على حماية المستهلك واستدامة الصناعة. بالنسبة للقراء والممارسين، من المتوقع أن تكون هذه الدراسة مرجعا نقديا بأن تعزيز المرابحة لا يكفي فقط من خلال الامتثال الرسمي، بل يتطلب التزاما جوهريا بمبادئ العدالة والشفافية ومسؤولية المخاطر حتى تبقى المرابحة أداة شرعية أصيلة وتجلب فوائد حقيقية للمجتمع.

المراجع

عبداد، م. ز. (2019). أهمية فتوى DSN MUI على تطوير الاقتصاد الشرعي في إندونيسيا. *مجلة الشريعة الإسلامية والاقتصاد*, *18*(2), 425–450. http://www.istinbath.or.id

أجيسميا، وديان. (2019). *المحاسبة الإسلامية؛ نهج معياري وتاريخي وتطبيقي (دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة جزر سيلايار)* [UIN علاء الدين ماكاسار]. أجيسميا http://repositori.uin-alauddin.ac.id/18843/1/DIANFEBI.pdf

المريضة، د. العلي. (2024). *المستناطةالشريعة للعمل البنوك*. الموقع الرسمي لدار التاريخ الشرية. https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/19605/المستندات-الشرعية-لعمل-البنوك#أنواع التمويلات البنكية والرد على وجود شبهة القرضية فيها

القازوإبراهيم، وماجاه، M. bin ي. إ. (2000). *حاشية السندي على سنن ابن ماجه*. مكتبةالعارف.

البستي، م. بن ح. (1997). *المسجد الصحابي علىالتقيم والأنوا* (الطبعة الحادية عشرة). معاصة الريث.

علام، أ.، نوغروهو، د. و.، إيسمان، & أحمي، أ. (2025). دراسة ببليومترية حول حوكمة الشركات للبنوك الإسلامية. *المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية*، *25*(2)، 397–410.

الكاساني، أ. الد. (بدون تاريخ). *بدائي الصنعاء في طرطيب السيارعلي*. دار الكتب العلمية.

أمين، م. (2021). *فتوى في النظام الشرعي الإسلامي*. دار نشر إيرلانغا.

أنغريني، ت. (2021). *كتاب تصميم عقود المصرفية الشرعية*. حرية الخلق.

أنيس، إ. (1973). *المجمع الوسيث* (المجلد الثاني). دار المعارف.

أسكاريا. (2013). *عقود ومنتجات بنك شيريا*. معهد بنك إندونيسيا.

أشوبوني، س. أ. (1961). *كتاب صفوة التفاسير*. جامعة الملك عبد العزيز، مكة.

بشير، د. يو. (2007). *المعملة المالية المعاشيرو في الفخ الإسلامي*. دار النفيس.

دار الافت المريضة. (2019أ). *منظور قانوني حول معاملات المرابحة*.

دار الافت المريضة. (2019ب). *حكم مرابحة شراء السلع المعمرة*. https://dar-alifta.org/ar/fatwa/details/15269/ حكم-مرابحة-شراء-السلع-المعمرة

دار الافت المريضة. (2020). *متطلبات الملكية (حق الحليب) في المرابحة*.

دار الإفتاء. (2011). *منهج الفتوى في دار الإفتاء*. https://www.dar-alifta.org/ar/fatwaconcepts/fatwa-approach

بنك فيصل الإسلامي في إغبيت. (2025). *بنك فيصل الإسلامي المصري*.

ابن قدامه، أحمد، ع. أ. بن بن. (1985). *المغن (جوز 4)*. دار - الفكر.

إندونيسيا، م. يو. (2000). *فتوى المجلس الوطني للشريعة رقم: DSN-MUI/IV/2000/04 بخصوص المرابة*. file:///C:/Users/Adi سوسبي/التنزيلات/Murabahah.pdf-04

إندونيسيا، ب. ر. (2008). *قانون جمهورية إندونيسيا رقم 21 لعام 2008 بشأن المصرفية الإسلامية*. أمانة دولة جمهورية إندونيسيا.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2015). تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2015. *التقرير السنوي*، 1–146.

إيسمان، هدايات، س.، روسيادي، إ.، ناروانتو، ن.، موثويفين، وأوتومو، س. ب. (2024). التحول الرقمي ل BMT سوريا مدني: دمج البنوك الإلكترونية والتكنولوجيا المالية نحو تنفيذ حلقة الاستثمار المفتوحة 2025. *بيماس: مجلة المجتمع*، *5*(1)، 84–95.

كمالي، م. هـ. (2000). *القانون التجاري الإسلامي: تحليل للعقود الآجلة والخيارات*. كامبريدج: جمعية النصوص الإسلامية.

محمدية، وذوالحمدي. (2020). تطبيق المرابحة في البنوك الإسلامية. *الهيولة: (الشريعة الاقتصادية)*، *5*(3)، 248–253.
https://doi.org/10.47766/alhiwalah.v1i1.875%0AImplementasi

مويم. (2003). *مرسوم الاجتيمة العلمياء للجنة الفتوى في جميع أنحاء إندونيسيا بشأن إرشادات إصدار فتوى مجلس علماء إندونيسيا*.

ناسوتيون، أ.، روسيادي، إ.، وإيسمان. (2024). وسطية الإسلام في موقفه من المال وتأثيره في التوازن الاجماعي والاقتصادي المعاصر. *الأفكار: مجلة الدراسات الإسلامية*، *7*(4)، 1774–1784.

نورحياتي، أ.، حسن، م. أ. ك.، رسيادي، إ.، بهائيالدين، أ.، & علي، إ. (2022). تمويل مورابحة خلال جائحة كوفيد-19: دراسة حالة الامتثال للشريعة في BPRS دانا أمانة سوراكارتا لعام 2019-2021. *النبوة: مجلة الدراسات الإسلامية*، *23*(2)، 331–343.

هيئة الخدمات المالية. (2015). *إرشادات منتجات تمويل مرابحة للبنوك الشرعية*. هيئة الخدمات المالية المصرفية الشرعية.

هيئة الخدمات المالية. (2025). *تقرير التنمية المالية للشريعة الإندونيسية 2024*. إدارة المصرفية الشرعية OJK.

التنظيم التنظيمي لمجلس علماء إندونيسيا، 13 (2015) MUI 1576.

شلبي، أ. (2018). المناهج القائمة على القاضي في مؤسسات فتوى معاصرة. *مجلة دراسات القانون الإسلامي*، *12*(2)، 45–68.

سليمان، أ. س. (2025). تقرير–تطور–عمل–المصارف–الإسلامية–المصرية. في *أحمس سياوقي سليمان*.

سوريتنو، س. (2018). الشراء والبيع في القرآن. *مجلة المصرفية الشرعية (الدنار)*، 93–107.